الاجتماع السابع لقادة الطيران المدني

بمنطقة الشرق الأوسط (DGCA-MID/7)

(الرياض - المملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ مايو ٢٠٢٤)

العنصر رقم ٥ بجدول الأعمال: أمن الطيران وتيسيره

*إنشاء فريق متعدد التخصصات ضمن اللجنة القانونية للإيكاو من أجل مراجعة العلاقة بين القوانين الوطنية لحماية البيانات والنقل الجوي الدولي

(مقدمة من اتحاد النقل الجوي الدولي)

الملخص

يعتمد اتصال الطيران الدولي على اتصال البيانات. تعد حماية المعلومات الشخصية، المطلوبة لدعم النقل الفعلي للمسافرين، عبر الأقاليم الخاضعة للولايات القضائية المختلفة أمرًا بالغ الأهمية، وتلتزم شركات الطيران بالامتثال لقوانين حماية البيانات الوطنية. ومع ذلك، انعقد الإجماع على أن التنوع الكبير في قوانين حماية البيانات الوطنية المصممة دون مراعاة الخصائص التنظيمية والتشغيلية الفريدة للطيران المدني الدولي له عواقب غير مقصودة على المسافرين والدول وشركات الطيران. وهناك إجماع متزايد بين أصحاب المصلحة على أنه يجب على "الإيكاو" الآن أن تدرس المسألة بمزيد من التفصيل. تطلب هذه الوثيقة دعم الدول في منطقة الشرق الأوسط لورقة عمل اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) التي ستُقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين المقبلة للجنة القانونية للإيكاو (التي ستعقد في مونتريال في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يونيو ٢٠٢٤).

المراجع

- الدورة ٣٨ للجنة القانونية للإيكاو (٢٠٢٢) - اتحاد النقل الجوي الدولي ورقة العمل LC/39-WP7-1

- جمعية الإيكاو (٢٠٢٢) الحادية والأربعين – اتحاد النقل الجوي الدولي المراجعة الأولى لورقة العمل A41-WP/73
  تقرير اللجنة التنفيذية Doc 10183 للإيكاو الصادر عن الجمعية الحادية والأربعين، الفقرة ١٣,٢٦ (٢٠٢٢)

- الدورة الثالثة عشر لفريق التيسير التابع للإيكاو (٢٠٢٤) – اتحاد النقل الجوي الدولي ورقة العمل FALP-13-WP/32

١. مقدمة

١,١ إن الهدف من الطيران هو ربط العالم، ففي فترة ٢٤ ساعة المقبلة، سيسافر أكثر من ١٢ مليون مسافر عبر أكثر من ١٢٨٠٠٠ رحلة جوية بين ٢١٠٠٠ زوج مختلف من المدن حول العالم[1]. يعتمد هذا الاتصال الجوي على اتصال البيانات.

١,٢ يجب على شركات النقل الجوي جمع بعض المعلومات الشخصية لعملائها ومعالجتها ومشاركتها بصورة آمنة مع الشركاء في سلسلة قيمة الطيران، بما في ذلك شركات الطيران الأخرى والمطارات وجهات تقديم خدمات المناولة الأرضية ووكلاء السفر وسلطات مراقبة الحدود، بهدف تيسير النقل الآمن والمأمون للمسافرين بين الولايات القضائية المختلفة. ويجب أن يجري ذلك مع الامتثال الصارم لقوانين حماية البيانات الوطنية.

٢. المناقشة

٢,١ لقد نفَّذت نسبة ٧٠٪ تقريبًا من الدول الأعضاء في "الإيكاو" حاليًا قوانين حماية البيانات. ومع ذلك، لم تُراعَ عند وضعها الخصائص التشغيلية والتنظيمية للطيران المدني الدولي. وهي تختلف أيضًا اختلافًا كبيرًا بالنظر إلى متطلباتها، وغالبًا ما تتعارض، وقد تنطبق خارج إقليم الدولة المنظمة.

٢,٢ تصعّب الاختلافات المتزايدة بين قوانين حماية البيانات الوطنية وتطبيقها خارج الحدود الإقليمية على شركات الطيران تحديد التشريع المطبق على مسار سفر كل راكب. وهذا يجعل الامتثال معقدًا وصعبًا للغاية.

٣.٢ بالإضافة إلى ذلك، تجد شركات الطيران نفسها عالقة بصورة متزايدة في النزاعات القانونية بين الدول فيما يتعلق بتشريع حماية البيانات. تُوضح هذه القضايا في ورقة عمل اتحاد النقل الجوي الدولي FALP/13-WP/32 المقدمة إلى الدورة الثالثة عشر لفريق التيسير التابع للإيكاو في فبراير ٢٠٢٤. ويتوقع اتحاد النقل الجوي الدولي أن يشهد مزيدًا من القضايا المتكررة مع تنفيذ الدول برامج رسمية لتسجيل أسماء المسافرين (PNR)، بما يتماشى مع المعايير والتوصيات الصادرة عن "الإيكاو" في الملحق (٩) - التسهيلات. وفي حالة عدم معالجة هذه القضايا، قد يكون لها تأثير سلبي في التطوير المنظم والمنسق للطيران المدني الدولي.

٢,٤ سعى اتحاد النقل الجوي الدولي أخيرًا إلى رفع مستوى الوعي بين الدول فيما يتعلق بالتفاعل بين قوانين حماية البيانات والنقل الجوي الدولي وتأثيراته في مختلف أصحاب المصلحة. على سبيل المثال: قُدمت ورقة العمل WP/7 إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة القانونية للإيكاو في مارس ٢٠٢٢. قُدمت المراجعة الأولى لورقة العمل WP/73 إلى الدورة الحادية والأربعين لجمعية "الإيكاو" في أواخر عام ٢٠٢٢. أشارت الفقرة ١٣,٢٦ من تقرير الجمعية (اللجنة التنفيذية، الوثيقة ١٠١٣٨) إلى أن "العديد من المندوبين اتفقوا على أن التضارب المعقد بين القوانين وقضايا الامتثال القانوني أوسع من أحكام الملحق (٩) - التسهيل، ويتعين معالجتها. وبعد المناقشات، وافقت اللجنة على أن فرق "الإيكاو" ومجموعات العمل ذات الصلة الخاصة بها يتعين عليها دراسته وتقييم الإجراءات الواردة في الملخص التنفيذي للورقة.

٢,٥ وفي فبراير ٢٠٢٣، قدّم اتحاد النقل الجوي الدولي معلومات إضافية حول هذا الموضوع خلال إحاطة غير رسمية لمجلس "الإيكاو". وقدّم أعضاء المجلس اقتراحًا ممتازًا بعقد حدث لمناقشة هذه القضية بمزيد من التفصيل.

٢,٦ تماشيًا مع هذا الاقتراح، ولتمكين مزيد من المناقشة بشأن جوانب حماية البيانات الخاصة بالطيران المدني، نظّم اتحاد النقل الجوي الدولي ندوة حماية البيانات والنقل الجوي الدولي بالتعاون مع "الإيكاو"، والتي عُقدت في مونتريال في الفترة بين ٢٧ و٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣. وقد انعقد إجماع على وجود قضايا مُعقدة يتعين على "الإيكاو" دراستها بمزيد من التفصيل.

1- مزايا الطيران تتخطى الحدود. انظر: https://aviationbenefits.org/media/167517/aw-oct-final-atag_abbb-2020-publication-digital.pdf

٢,٧ اقترح اتحاد النقل الجوي الدولي إنشاء مجموعة متعددة التخصصات تتألف من خبراء في المجال القانوني وحماية البيانات، وجهات تنظيم الطيران المدني، وخبراء التسهيلات، والصناعة، والمنظمات الدولية ذات الصلة تحت رعاية اللجنة القانونية للإيكاو من أجل:

- إعداد مواد مرجعية عالية المستوى لمساعدة جهات تنظيم حماية البيانات على فهم أفضل لخصائص الطيران المدني الدولي التي يمكنهم الرجوع إليها عند وضع قوانين ولوائح حماية البيانات أو تعديلها.

- تحديد التوصيات من أجل إجراء "الإيكاو" مزيدًا من العمل، مثل المشاركة في المبادرات متعددة الأطراف (على سبيل المثال، بشأن عمليات نقل البيانات) الجاري تنفيذها.

- تقديم مدخلات بشأن العمل الإضافي الذي قد يكون ضروريًا لمراجعة الملاحق/المعايير التوصيات الصادرة عن الإيكاو الدولي لضمان أنها تعكس متطلبات خصوصية/حماية البيانات.

٢,٨ أقر رئيس مجلس الإيكاو، في مراسلات لاحقة مع اتحاد النقل الجوي الدولي في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣، بأنه تم إحراز تقدم كافٍ في تحديد مواضع الالتقاء والاختلاف، بحيث تكون "الإيكاو" في وضع أفضل لدراسة هذه القضية بمزيد من التفصيل.

٢,٩ سيقدم اتحاد النقل الجوي الدولي ورقة عمل إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة القانونية للإيكاو المنعقدة في مونتريال في الفترة بين ٢٥ و٢٨ يونيو، يطلب فيها من اللجنة أن تطلب من المجلس الموافقة على إنشاء المجموعة متعددة التخصصات المشار إليها في ٢,٧ في إطار اللجنة القانونية في أقرب فرصة، نظرًا إلى أن القضايا المتعلقة بالتفاعل بين قوانين الطيران المدني الدولي وحماية البيانات أصبحت ملحة بشكل متزايد، وأنها معقدة وذات طبيعة قانونية.

٣. الإجراء الذي اتخذه الاجتماع

٣,١ المطلوب في الاجتماع:

أ- تدوين المعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

ب- حثّ ممثلي الدول من منطقة الشرق الأوسط الذين يحضرون الدورة التاسعة والثلاثين للجنة القانونية للإيكاو على النظر في دعم الاقتراح الخاص بإنشاء مجموعة متعددة التخصصات على النحو المبين في ٢,٧.

ج- التفكير في ممثلي الخبراء من منطقة الشرق الأوسط الذين قد ترغب الدول في اقتراح مشاركتهم في المجموعة المتعددة التخصصات عندما تشكّلها "الإيكاو".

- النهاية -